

البناء

محليات سياسية

3

«الاضطرابات في المنطقة لا تخدم سوى العدو الإسرائيلي»

القمة الإسلامية دانت كل أشكال التطرف والتكفير والاعتداءات على مسيحيي الشرق



اجتماع الرؤساء الروحيين في دار الفتوى

الأخرى الى وعي النوابات الإيمانية التي تقوم عليها العقيدة الإسلامية والالتزام بها لتجنب الوقوع في فخ التاويلات الصالة والمضللة التي تقول الإسلام ما لم يقله، ولتجنب الانجرار الى فخ الفتنة التي ينفخ في نارها العدو «الإسرائيلي» والقوى البادعة له.

سابعاً: تدنٍ القيمة الإسلامية، ومن منطلقات إيمانية وإنسانية ووطنية، الاعتداءات التي تعرض لها ويتعرض لها مسيحيو الشرق على خلفية دينية والتي استباححت ظلماً وعدواناً، بيوتهم وقراهم وممتلكاتهم ومقدساتهم التي أوصى رسول الله باحترامها وحمايتها والذود عنها، وتعتبر هذه الاعتداءات التي ارتكبت باسم الإسلام والتي شملت مسلمين أيضاً على نطاق واسع، وغير مسلمين من أهل العقائد والثقافات المختلفة كالزبديين، بمقابلة اعتداء على الإسلام نفسه، شرعةً ومنهاجاً. كما تعتبرها اعتداءات ضد المجتمع الإنساني كله.

ثامناً: إن القمة الإسلامية إذ تؤكد إيماننا باحترام الكرامة الإنسانية، وبالحرية الخاصة والعامّة، بما فيها حرية الاعتقاد والعقيدة، وبرفض الإكراهية في الدين وعلى الدين، وإذ تؤكد التزامها بالدولة الوطنية التي تساوي بين جميع مواطنيها في الحقوق والواجبات، وتهيب بجميع أبنائها خصوصاً وبجميع اللبنانيين، احترام مؤسسات الدولة والالتزام بدستورها وقوانينها وأنظمتها والدفاع عن السلم الأهلي على قاعدة الاعتراف بتعددية المجتمع الوطني الواحد.

كما جددت القمة أملاً في أن يتمكن لبنان، انطلاقاً من انتخاب رئيس جديد للجمهورية هو الرئيس المسيحي الوحيد في العالم العربي، من أن يرتفع إلى المستوى الذي يجعل منه قوة صالحة لمعالجة الأزمات التي تعصف بالعديد من الدول العربية الشقيقة.

وقد انضمم الى الاجتماع عدد من العلماء من المذاهب الإسلامية الأربعة.

والاضطرابات داخل الدول العربية، وبينها، لتوحي خطأ، بأن المسلمين عموماً والعرب خصوصاً، تخلوا عن أولوية القضية الفلسطينية، وأن الأولوية التي تستقطب اهتمامهم وتسبيل من أجلها دعاؤهم هي المشاريع المذهبية والطائفية.

وخلاصة القمة إلى النواتب الآتية: أولاً: دعوة المسلمين، جميع المسلمين، إلى التمسك بحبل الله والتمسك بالدين، وإلى عدم التفرق، وهذا لا يعني عدم الاختلاف، بل أنه يعني تقبل الاختلاف واحترامه على أساس القاعدة الإيمانية الجوهرية «إنما المؤمنون أخوة». إن تعدد المذاهب والاجتهادات لايلغي ولايضعف هذه القاعدة الإيمانية الجوهرية «إنما المؤمنون أخوة». إن تعدد المذاهب والاجتهادات لايلغي ولايضعف هذه القاعدة الإيمانية الجوهرية «إنما المؤمنون أخوة».

ثانياً: تأكيد حرمة قتل المسلم للمسلم. ثالثاً: إدانة كل أشكال التطرف والغلو وتكفير المؤمنين بالله الواحد والتي تجرح في الشكل والأساس عن سماحة الإسلام وتتناقض مع قيمه ومبادئه السامية، وتسيء إلى رسالة وتشوّه صورته.

رابعاً: دعوة إلى اعتماد الصراط المستقيم في العلاقات الإسلامية – الإسلامية، وفي العلاقات الإسلامية – المسيحية (...). والهي صراط العدل والاعتدال واحترام التعدد والاختلاف بين الناس. خامساً: إدانة السلوك الإرهابي الذي يلازم التطرف والغلو والتنطع الذي نهانا عنه وحذرنا منه فدونتنا وأسوتنا العساة رسول الله، وهو السلوك الذي يتناقض مع الشريعة الإسلامية ومبادئها وتأكيد كرامة الإنسان وحرمة النفس البشرية على قاعدة «من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً». إن الإسلام الذي يؤمن برسالات الله جميعها، وبرسل الله وأنبياؤه جميعاً، لا يضيق بتعدد الاجتهادات الفقهاء داخل الدين الواحد (...). سادساً: تدعو القمة الإسلامية المسلمين من كافة المذاهب في لبنان وفي الدول العربية والإسلامية

دانت القمة الإسلامية الطارئة «كل أشكال التطرف والغلو وتكفير المؤمنين بالله الواحد والسلوك الذي يلازمه» ودعت إلى «اعتماد الصراط المستقيم في العلاقات الإسلامية – الإسلامية، وفي العلاقات الإسلامية – المسيحية». كما دانت الاعتداءات التي تعرض لها ويتعرض لها مسيحيو الشرق على خلفية دينية.

وحضر القمة التي انعقدت في دار الفتوى: مفتي الجمهورية الشيخ عبدلطيف دريان، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان، شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نعيم حسن، رئيس الطائفة العلوية في لبنان الشيخ أسد عاصي. وتداول المجتمعون الأوضاع العامة للبنانيا وعربيا، وتوقفوا باهتمام أمام استخسائات هذه الأوضاع على العلاقات الإسلامية – الإسلامية وعلى العلاقات الإسلامية – المسيحية.

وأبدت القمة في بيانها الختامي الذي تلاه أمينها العام للفتة محمد السمك «قلقها الشديد جراء استعراذ الاضطرابات التي تعصف بأحد أركان من الدول العربية والتي تأخذ طابعاً طائفياً ومذهبياً وعنصرياً، الأمر الذي يشكل خطراً على وحدة مجتمعات هذا الدول بما فيها لبنان، وتالياً على أمنها واستقرارها». وحذرت «من أن هذه الاضطرابات لا تخدم سوى العدو «الإسرائيلي»، وأنها لا تصب إلا في مشروعه».

كما أبدت القمة قلقها «من تبادل الاتهامات بين بعض المسؤولين السياسيين على خلفية مذهبية، الأمر الذي يعطي خلفاتهم هذا مذهبياً من شأنه أن يعمق الهوة التي يعمل العدو «الإسرائيلي» على حفرها وتوسيعها واستغلالها. وفي الوقت الذي تمضي فيه «إسرائيل» باحتلال الأراضي العربية المحتلة، وبناء المزيد من المستوطنات عليها، وفي الوقت الذي تواصل تهويد مدينة القدس والاعتداء على حرمت المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وعلى العديد من المقدسات الإسلامية والمسيحية الأخرى، تنافي الصراعات

وتحضيراً لأجواء هذا اللقاء. ووصلنا اليوم إلى النقطة الصفر، وعلماً سيبدأ منذ اليوم، وسنبذل جهدنا كي لا تقفل هذه المحاولة، وأي موضوع يمكن أن نختلف عليه سنضعه جانباً ونكمل في المواضيع الأخرى».

وتابع: «اتفقنا على ضرورة وضع قانون انتخابي جديد وقانون استعادة الجنسية، على رأس أعمال أي جلسة تشريعية. ونحن لا نعارض المبادرة التي طرحها العماد عون عن استطلاع الرأي بشرط أن تكون تحت سقف الدستور».

أما عون فقال: «زيارة الحكيم كانت مفاجئة، ونحن نوافق على النيات التي أعلنت ومصمومون على تنفيذها، لكننا نؤيد. وإن اللقاء اليوم كان إيجابياً، وهو هدية للمسيحيين القلقين على الوضع في لبنان».

وأضاف: «الوضع المسيحي ارتاح، وسترون مزيداً من الارتياح في الفترة المقبلة. القرار في يدنا، لا في يد أي جهة أخرى، ولا إرادة لنا في المس بالآخرين».



اجتماع عون وججع بحضور كنعان ورياضي

أن يكون لهما تأثير إيجابي على لبنان». وأضاف: «اجتماعنا اليوم هو بداية حوار لأن الأشهر الماضية كانت تمهيداً

بل إن السبب الرئيسي هو التكاثر القوي للسياسيين، والقوات المسلحة، وهما قوتان سياسيتان في حال التقينا يمكن

لأنني موجود في الرابية، وكنت أقول لعون يا ليت الاجتماع حصل منذ سنوات عدة، أنا موجود هنا ليس لأي سبب من الأسباب المطروحة اليوم،

لقاء مفاجئ بين عون وججع في الرابية؛

بداية حوار وتوافق على انتخاب رئيس قوي مقبول في بيئته

في خطوة مفاجئة لم يعلن عنها مسبقاً، عقد الساعة مساء أمس، الاجتماع المنتظر بين رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير ججع، في دار عون في الرابية في حضور أمين سر التكتل النائب إبراهيم كنعان ورئيس جهاز الإعلام والتواصل في «القوات» ملحم رياشي.

ويعد الاجتماع الذي استغرق حوالي الساعتين، تلا كنعان مذكرة إعلان النيات بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية»، والتي شددت على «انتخاب رئيس قوي ومقبول في بيئته وقادر على طمأنة البيئات الأخرى»، ودعت إلى التزام جهاز الحوار والخطاب السياسي البناء». كما أكدت الوثيقة على «ضبط الأوضاع على الحدود بين لبنان وسورية، وحل مسألة النزوح السوري المتعاظمة وإقرار قانون جديد للانتخابات».

إعلان النيات المشترك

لما كان الحوار هو الوسيلة الفضلى لتبادل الآراء وتفاعلها من أجل صوغ رؤية مشتركة حول القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المتبادل على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية. ولما كان التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، قد عقدا أكثر من لقاء وبحثا نفس التفاهم في ما بينهما، فوجدنا أن التماسك السياسي أمر مشروع وواجب لإرساء قواعد الديمقراطية ولبلورتها في نظام الحكم.

ولما كان هزنا التيار الوطني الحر، والقوات اللبنانية، قد أجريا مراجعة للعلاقة التي سادت بينهما خلال أكثر من ربع قرن وذلك من أجل تنقية الذاكرة من مناحات الخصومة السياسية التي طبعت تلك العلاقة، والنتطلع بالتالي نحو مستقبل يسوده التفاهم السياسي الشريف والالتعاون السياسي. - التزام نوج الحوار والتخاطب السياسي البناء والسعي الدائم للتوافق على نواتب وقواسم مشتركة.

- تأكيد الإيمان بلبنان كوطن نهائي سيدحر مستقل وصيغة العيش المشترك وضرورة التمسك بالمبادئ الواردة في مقدم الدستور بصفتها مبادئ تأسيسية ثابتة.

- اعتماد المبادئ السامية في مقاربة المواضيع التي هي على ارتباط وثيق بالقضايا الإقليمية والدولية على أن تؤخذ في الاعتبار إمكانيات الدولة اللبنانية والمعادلات الإقليمية والدولية.

- الالتزام بمركزات وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في اللطائف والتعهد باحترام أحكام الدستور كافة من دون انتقائية وبعدد من الاعتبارات السياسية والاعتدال عن كل ما من شأنه التلاعب بأحكام الدستور

أو إساءة تفسيره. - التأكيد أن وثيقة الوفاق الوطني قد طبقت منذ إقرارها وخلال عهد الوصاية وحتى اليوم في شكل معترف مما يجب تصويب المسار من خلال العودة إلى مركزات الميثاق الوطني وأحكام الدستور المتعلقة بالمنافسة الفعلية وصحة التمثيل النيابي الفعال والشراكة الصحيحة بين مكونات المجتمع اللبناني كافة بما يحفظ قواعد العيش المشترك وترجمة ذلك في قانون انتخاب يؤمن القواعد المشار إليها أعلاه وفي انتخاب رئيس للجمهورية قوي ومقبول وفي بيئته وقادر على طمأنة المكونات الأخرى والإيقاظ بقسمة وبالالتزامات الراسية بما يؤمن الشراكة الفعلية الميثاقية والمصلحة الوطنية العليا.

- العمل على تعزيز مؤسسات الدولة وتشجيع ثقافة الاحتكام إلى القانون والمؤسسات الشرعية لحل أي خلاف أو أشكال طارئ وعدم اللجوء إلى السلاح والعنف مهما تكن الهواجس والاحتقانات.

- دعم الجيش على الصعيدين المعنوي والمادي وبعثه المؤسسة الضامنة للعدالة والأمن القومي وتكريس الجهد اللازم لتمكينه وسائل القوى الأمنية الشرعية من التعامل مع كل الحالات الأمنية على الأراضي اللبنانية كافة بهدف بسط سلطة الدولة وحدها على كامل الأراضي اللبنانية.

- ضرورة التزام سياسة خارجية مستقلة بما يضمن مصلحة لبنان ويحترم القانون الدولي وذلك بنسج علاقات تعاون وصداقة مع جميع الدول لا سيما العربية منها مما يضمن السور الداخلي اللبناني سياسياً وأمنياً ويساعد على استقرار الأوضاع وكذلك اعتبار «إسرائيل» دولة عدوة والتمسك بحق

الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم ورفض التواطئ واعتماد حل الدولتين ومبادرة بيروت 2002.

- الحرص على ضبط الأوضاع على طول الحدود اللبنانية – السورية بالاتجاهين وعدم السماح بإقامة منبثقة عازلة في لبنان واستعمال لبنان مقراً أو منطلقاً لتهريب السلاح والصالحين ويبيغي الحق في التضامن الإنساني والتعبير السياسي والإعلامي مكفولاً تحت سقف الدستور والقانون والمصلحة الوطنية العليا.

- احترام قرارات الشرعية الدولية كافة والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

- العمل على تنفيذ القرارات السابقة التي تم الاتفاق عليها في طاولة الحوار الوطني. - إيجاد حل لمشكلة النزوح السوري المتعاظمة والتي أصبحت بمثابة قنبلة موقوتة أمنياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً لا سيما مع تقاعدها مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وذلك من طريق تأمين عودة النازحين إلى المناطق الآمنة داخل الأراضي السورية.

وإذ يعتبر الطرفان أن إعلان النيات هذا، يهدف إلى وضع الأساس الديمقراطي وعمايرها كأساس لتنظيم علاقاتها، يؤكد على إبقاء المبادئ الدستورية والميثاقية فوق سبف التنافس السياسي، كما يؤكد على ارادتها ورغبتها بالعمل المشترك والتواصل في جميع المجالات والمواع الممكنة لتنفيذ التزاماتها المنوه عنها أعلاه ويعترزمان العمل على تفعيل نتائج اتفاقهما حيث يتفقان، والتناقص من دون خصام حيث يتخلفان، كما يتعهدان بالتواصل الدائم والتباحث المستمر لتفاهم على كافة المواضيع ذات الشأن العام والوطني.

اللقاء الوطني: لا يمكن حل الأزمة من دون إصلاحات في النظام الطائفي

توجهت أمانة السر في اللقاء الوطني، خلال اجتماعها أمس برئاسة الأمين العام لرابطة الشغيلة الوزير السابق زاهر الخطيب، من آل كرامي، خصوصاً الوزير السابق فيصل كرامي، بآحر التحازي في ذكرى استشهاد «أحد رجالات لبنان الكبار دولة الرئيس رشيد كرامي».

وأكدت «أن الرئيس الشهيد كان في طبيعة المدافعين عن الوحدة الوطنية وعروية لبنان، ومقاومته ضد الاحتلال الصهيوني، وفي العمل على وآد الفتنة وإخراج لبنان من آتون الحرب الأهلية المدمرة». كما شددت على أن «الواجب الوطني يقتضي رد الاعتبار لهذا الرجل الكبير في مواقفه الوطنية والقومية، وعدم السماح لقاتل الرشيد الذي أطلق سراحه بقرار سياسي، بأن يكافأ على جرائمه، ويجري تلميع صورته والسماح له أن يستمر في ترشحه لرئاسة الجمهورية في تحدٍ سافر لمشاعر اللبنانيين».

ورأت الأمانة أن «الدفاع عن القضاء والعدالة كل لا يتجزأ، ومن يسمح لججع أن يخرج من السجن بعفو سياسي، وأن يستعيد كامل حقوقه المدنية، لا يحق له اليوم أن يدعي الحرض على تطبيق العدالة». وأكدت «رفضها العودة إلى انتخاب رئيس لا يتمتع بتمثيل وازن على المستويات النيابية والشعبية والوطنية، ولا يملك برنامجاً اصحابياً وديمقراطية، على «مشاركة في الحكومة الحالية وحمايتها في ظل استمرار البلاد من دون إجراء إصلاحات جديدة في النظام الطائفي، يكون مدخلها إقرار قانون للانتخابات على أساس لبنان دائرة واحدة وعلى قاعدة النسبية».

كما شددت على «أن من واجب الحكومة أن تعمل بكل إمكانياتها لاستعادة عرسال وجردها إلى كنف الدولة، وعدم القبول ببقاء أي شبر من الأرض اللبنانية محتللاً لا من قبل الجماعات الإرهابية التكفيرية، ولا من قبل العدو الصهيوني».

ورأت «أن على الحكومة عدم الاستمرار في المعاملة والتسويق أو التردد في اتخاذ القرار الوطني الصريح والواضح في تكليف الجيش اللبناني لتحرير عرسال وجردها من احتلال العصابات الإرهابية، فشناعات السيادة والإستقلال والحرية إنما تتجسد قولاً وفعلًا في العمل على تحرير كل شبر محتل من الأرض اللبنانية، وليس التناقص عن هذا الواجب الوطني والعمل على إثارة الفتنة والتمرس خلف الطائفية لتحقيق مآرب سياسية قوتوية على حساب من اللبنانيين وإستقلال وسيادة لبنان».

«المستقبل»: للحفاظ على الحكومة وحمائيتها

شددت كتلة «المستقبل» النيابية بعد اجتماعها برئاسة النائب فؤاد السنوية «عشية انعقاد الجلسة الثالثة والعشرين لمجلس النواب اليوم والتي دعا إليها رئيس المجلس انتخاب رئيس الجمهورية، وحيث لا شيء ينبي باكتمال نصها»، على «أهمية الحفاظ على الحكومة الحالية وحمايتها في ظل استمرار الشغور الرئاسي الذي يفاقم المخاطر المحددة بالبلاد ويصالح المواطنين». واعتبرت أن «لا استمرار في إدارة الأمور بحكمة وبرصانة وإتزان مسألة يجب الحفاظ عليها لا سيما أن الحكومة ما زالت تتجهد وفي هذه الظروف العصيبة لتأمين الحد الأدنى من المصالح العليا للمواطنين».

وجددت «موقفها الثابت بضرورة العمل على إنجاز هذا الإستحقاق الدستوري والوطني فوراً درءاً للوقوع في لجة المزيد من المخاطر». ورأت «أن جميع الجهود يجب أن تتركز في الوقت الحاضر من أجل انتخاب رئيس الجمهورية التوافقي القوي الذي يمثل رمز وحدة اللبنانيين والقادر على جمعهم وحماية مؤسساتهم».

حزب الله يلتقي «حركة الشعب» و«جبهة العمل»؛ لتتحمل الدولة مسؤولية حماية أراضيها

استقبل رئيس المجلس السياسي في حزب الله السيد إبراهيم عيسى السيد وقدما من حركة الشعب برئاسة النائب السابق نجاد واكيم، في حضور محمود قماطي والدكتور علي ضاهر، وتنازل للقاء التطورات في لبنان والمنطقة عموماً. وأعلن بيان للحزب أن المجتمعون توفّقوا «عند استمرار العدوان السعودي على الشعب اليمني»، داعين إلى وقفة شجاعة في وجه السياسات السعودية المتأمرة على أمتنا».

ولفت إلى أن الحاضرين توفّقوا على «ضرورة أن تتحمل الدولة مسؤوليتها في استعادة وحماية الأراضي اللبنانية لخصوصاً في الجرد من العصابات التكفيرية، مستتركين الاضوات التي ارتفعت في الأيام الماضية من خلال إثارة النزعات المذهبية، والتي تعتبر مشاركة في الجرائم الإرهابية التكفيرية بحق أهلنا في البقاع الشمالية وكل لبنان». وتفق المجتمعون «عالياً بتحديات الجيش اللبناني والمقاومين الأبطال لدفع الخطر الإرهابي عن حدود الوطن»، مؤكدين «ضرورة إعلاء الجيش الغطاء اللازم للقيام بمهامه الوطنية الكبرى».

كما التقى السيد وقدماً من جبهة العمل الإسلامي بحضور منسق عام الجبهة الشيخ زهير الجعيد. وأكد الجانبان «وجوب وحتمية وحدة الأمة لمواجهة أعاصير الفتور واماواج الشر المحددة بنا جميعاً من كل حذب وصوب».

وشددا على «وجوب مواجهة مشاريع الفتنة الداخلية والوقوف بحزم وصرامة في وجه التفرقة والشرذمة وعدم السماح للمشروع الأميركي – الصهيوني والمشروع التكفيري أن يكون ديداناً على شيء آخر كي لا تضعب بوصول فلسطين ومقاومة العدو الصهيوني الغاشم».

من جهة أخرى، سال عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نواف الموسوي، خلال كلمة القاها في ذكرى أسبوع أحد

واصل استقبال الوفود في ذكرى استشهاد الرشيد

كرامي: للعمل سوية لحفظ لبنان

فيصل كرامي على حسن استقباله لنا، والحق نقول إن روح المحبة التي ورثناها عن آباؤنا وأجدادنا، وعن الرئيس الشهيد رشيد كرامي وعن المرحوم دولة الرئيس عمر كرامي، والتي يتمتع بها أبناء المدينة، هي الروح الطرابلسية الكريمة والطيبة التي نتمد عن رفض هدر الدماء في كل وقت».

وكان كرامي واصل استقبال الوفود السياسية والشعبية في الذكرى الثامنة والعشرين لاستشهاد الرئيس رشيد كرامي.

وقال: «كان هناك تطابق في وجهات النظر، كون وجعهم ووجعنا واحد، ولقد مرت علينا وعليهم الظروف ذاتها»، لافتاً إلى أن «الأول أن نحفظ دماء شهدائنا والإرث الكبير الذي أوفرتنا إياه. اما الأمر الثاني، فهو أن نعمل سوية لحفظ لبنان وأن لا نجره الى المهالك، لا سيما أننا نرى الأزمات السياسية التي تعصف في المنطقة». وأضاف: «لبن نتهاون في أداء الواجب، لأنه إذا تقشى هذا الواجب على لبنان وللبنايين جميعاً، داعياً الجيش اللبناني «إلى القيام بواجباتها»، قائلاً: «نحن سنجاهد خلف وعلى يمين ويسار الجيش اللبناني والمقاومة».

من جهته، قال علوش: «إن زيارتنا ليست من باب الواجب فقط، بل إنها زيارة محبة. وشكر معالي الوزير

حمدان من بكركي: بقاء الجمهورية بلا رأس يجعل الجميع يتجه إلى الكانتونات



الراعي مستقبلاً وفد «المرابطون»

استقبل المطربك الماروني الكاردينال بشارة بطرس الراعي، في بكركي، وزير العدل أشرف ريفي على رأس وفد ضم: رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي هزري الخوري، رئيس بلدية جونيه السابق جوان جبشيش، المحامي فادي بركات ومستشار الوزير العميد روبرج جبور.

وأوضح ريفي «أن الزيارة لأخذ بركة غبطته بعد أن قدم وفد مار جرجس في ساحل علما قطعة أرض لبناء قصر عدل في منطقة كسروان يليق بالجسم القضائي اللبناني، حيث أصبحت قصور العدل بحاجة إلى ترميم وتطوير وإنشاء هذا القصر يساهم بالمرتكزة القضائية في لبنان».

من جهة ثانية، اعتبر ريفي «أن تعطيل الانتخابات الرئاسية هي جريمة تنعكس على عمل المؤسسات كافة». والتقى الراعي نائب رئيس المجلس النيابي فريد مكاري والنائب هادي جبشيش. كما استقبل أمين الهيئة القيادية في حركة الناصريين المستقلين المرابطون العميد مصطفى حمدان برافقه وفد من أعضاء الهيئة. وبعد اللقاء فتمّ حمدان «موقف بكركي وسيدها في ظل الفوضى العارمة على مستوى أمتنا العربية ووطننا

اللبناني» مشيداً «بخطابها الجامع الذي يدعو الى شركة المحبة بين كل أبناء الوطن اللبناني، والهادف الى إعادة تصويب الأمور بغيّة الحفاظ على وحدة وطننا ومواجهة الإرهاب الأسود الذي يهددنا جميعاً على اختلاف طوائفنا ومذاهبنا».

وأشار حمدان إلى أنه «جرى عرض لأوضاع أهلنا اللبنانيين الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما معاناتهم نتيجة سوء تصريف الإنتاج الزراعي في المناطق اللبنانية كافة بعد سيطرة الإرهابيين على المعابر الحدودية في سورية والأردن»، لافتاً إلى «أن انعكاسات هذه الأزمة وكساد المنتجات الزراعية التي يعيش المزارع اللبناني من مروبها ستتفاقم خلال فصل الصيف». ودعا «للبنايين بعامة والسياسيين بخاصة، إلى وجوب تناسي الترف السياسي خلال هذه المرحلة»، مشدداً على ضرورة أن يتوحدوا جميعاً بجميع طوائفهم ومذاهبهم ليدعوا الجيش الوطني اللبناني وقيادته وعلى رأسها العماد جان فوهجي».

وحذر «من خلوة بقاء الجمهورية بلا رأس للمهم الأمر الذي يجعل الجميع يتجه الى مشروع الكانتونات الطائفية والمذهبية التي تقضي على وحدة الوطن اللبناني وعلى كينونته الوجودية».